

سياسة مجلس الوزراء

تصحيح - نشر بعد الواقع المصري رقم ٦٩ غير اعتيادي المؤرخ ١١ يوليه سنة ١٩٤٦ ثلاثة قرارات من مجلس الوزراء أصدرها بتاريخ ١٠ يوليه سنة ١٩٤٦ وحصل فيها الخطأ الآتيان :

أولها - في الفقرة الثانية من القرار الأول حيث ذكر "وتنغير النظم السياسية" "للبيئة الاجتماعية" ومحتها "وتنغير النظم" "الأساسية" ... الخ الثاني في الفقرة الأولى من القرار الثاني حيث ذكر "بعد الاطلاع على المذكرات ... المؤرخة ١٠ يوليه سنة ١٩٤٦" ومحتها "... المؤرخة ١٠ يوليه" "١٩٤٦" ... الخ "

هرسوم

باعتبار بعض ادارات وزارة الصحة العمومية
(الشؤون الطبية) مصالح

ف حن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بتوزيع مصالح الحكومة بين الوزارات ،
أوعلى المرسوم الصادر بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٣٦ باشئ وزارة الصحة
العمومية ،
أعلى المادة ٤٤ من الدستور ،

لوبناء على ماصرضه علينا وزير الصحة العمومية وموافقة رأى مجلس
الوزراء ،

لستنا بما هو آت

فادة ١ - كثبع ادارات وزارة الصحة العمومية (الشؤون الطبية) المبينة بعد مصالح تعرف بالآسماء الآتية :

مصلحة الصحة الوقائية

مصلحة الصحة الاجتماعية

مصلحة الطب العلاجي

مصلحة الأمراض المتوطنة

مصلحة المعامل

مصلحة المستشفيات الجامعية

مصلحة الأمراض العقلية

مصلحة تفتيش صحة مدينة القاهرة

فادة ٢ - كفى وزير الصحة العمومية تنفيذ هذا المرسوم ويعدل به
من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

صدر بقصر المنزه في ٤ شعبان سنة ١٣٦٥ (١٢ يوليه سنة ١٩٤٦)

فاروق

فأمس حضرة صاحب البلالة

رئيس مجلس الوزراء

مساعيل طه

وزير الصحة العمومية

طهيمان فرزى

أمر هلكي رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٦

بان خص باشئ كتبسة جماعة اليموت بناحية كوم سعيد
برك أبوتيج مديرية أسيوط

ف حن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على كتاب رئاسة مجلس الوزراء المؤرخ ٩ يوليه سنة ١٩٤٦ رقم ١٠٩ - ١٦/٧ بشأنumas التراس الترخيص باشئ كتبسة جماعة اليموت بناحية كوم سعيد برك أبوتيج مديرية أسيوط ،
أعلى الرسم والأوراق الملحقة بالكتاب المذكور ،

أمرنا بما هو آت :

١ - رخص باشئ، كتبسة جماعة اليموت بناحية كوم سعيد برك أبوتيج مديرية أسيوط في المكان المبين على الرسم وبالشروط المدونة في الأوراق المتقدم ذكرها .

٢ - على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ أمرنا هذا ما

صدر بقصر المنزه في ٤ شعبان سنة ١٣٦٥ (١٢ يوليه سنة ١٩٤٦)

فاروق

قوانين . هراسم . قرارات ، الخ .

قانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٦

بإضافة فقرة إلى المادة ١٤ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤١
الخاص بالملاحة الداخلية

ف حن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا
عليه وأصدرناه :

فادة ١ - كضاف إلى المادة ١٤ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤١
الخاص بالملاحة الداخلية فقرة أخيرة نصها كذا يأتي :

"ويجوز تحصيل هذا الرسم عند الاقتضاء بطريق المجز الإداري على
المركب" .

فادة ٢ - كفى وزير المواصلات والداخلية تنفيذ هذا القانون
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

فأمس بان يضم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ،
ويتنفيذ القانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر المنزه في ٤ شعبان سنة ١٣٦٥ (١٢ يوليه سنة ١٩٤٦)

فاروق

فأمس حضرة صاحب البلالة

وزير المواصلات رئيس مجلس الوزراء

طهيمان فرزى مساعيل طه

وزير الداخلية

مساعيل طه